اصحون hasehoon.org

الغزو المصطلحي

أ.د. محمد أمحزون

كلية الأداب والعلوم الانسانية

مكناس/ المغرب

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وبعد،

تعد قضية المصطلحات من أشد العناصر أثرا وأهمية وخطورة في ثقافة الشعوب، لأنه عن طريقها يتم تثبيت المفاهيم والأفكار. والمصطلح كلمة أو كلمتان، وقد لا تتعدى ذلك إلا في حالات نادرة، لكن هذه الكلمة قادرة على تحويل التفكير من جهة إلى نقيضها، بل قادرة على أن تفقد الإنسان التفكير أصلا.

ومن هذا المنطلق يمكن القول، إن الغزو الثقافي هو أخطر أنواع الغزو والسيطرة، فهو ببساطة يجعل المغزو وكأنه يتحرك حرا مالكا زمام أمره، ولكنه في حقيقة الأمر مسلوب الإرادة، مسخر نشاطه وجهوده من أجل الأمة التي أنبتت الثقافة التي تثير إعجابه، فيرفع لواءها ويسير في ظلها ويخدمها وهو لا يشعر.

إن الأفكار والمفاهيم التي نعبر عنها عادة بواسطة المصطلحات تؤدي دورا أساسيا في التغيير. فبناء على مجموعة من الأفكار والمفاهيم تنطلق أي أمة من الأمم في دربها الحضاري لتشييد صرح حضارتها.

فمن المعلوم أن لكل أمة من الأمم مفاهيم خاصة عن الإنسان والحياة والكون، وعلى ضوء هذه المفاهيم تتشكل قيمها وحياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتنظر من خلالها للأشياء والأحداث والناس. وبناء على ذلك، فالمفاهيم في حياة الأمة تشكل الركيزة الثقافية والعملية التي تبنى عليها تصوراتها وموازينها. وتلك المفاهيم تستمد من العقيدة التي تؤمن بها الأمة وتحافظ عليها.

ويقدم الواقع شواهد عديدة على أن سلوك الأفراد في مجتمع من المجتمعات ما هو إلا الترجمة العملية لما يؤمنون به من مفاهيم وأفكار، ولهذا نجد أن المجتمعات تتقدم أو تتخلف تبعا لنوعية الأفكار والمفاهيم التي

يعتنقها أفرادها. والمجتمعات التي تدور في فلك الأفكار الصحيحة تتفوق على تلك التي تدور في فلك الأفكار الخاطئة، كما كانت حال الأمة المسلمة في صدر الإسلام وتفوقها على مجتمعات الرومان والفرس وغيرها.

ومعلوم أن جزيرة العرب لم يكن بها قبل نزول القرآن الكريم إلا شعب بدوي يعيش في صحراء مجدبة، حتى إذا جاءت أفكار ومفاهيم الرسالة، تحول الرجال الذين كانوا في بداوتهم وحياتهم الراكدة إلى رجال يحملون للعالم الحضارة ويقودون فيه التقدم والرقى.

فماذا دخل يا ترى حياة المجتمع العربي وقتنذ؟ لقد كانت هناك فكرة في الجاهلية جعلت الإنسان العربي ينحني ويسجد لصنم من الحجر، وجاءت فكرة أخرى جعلت هذا الإنسان نفسه يحمل الفأس ليكسر ذلك الصنم!!

ولأن الأفكار والمفاهيم بهذا القدر من الأهمية، فإنه لما تقرر في أوكار الصهيونية والصليبية تدمير الخلافة الإسلامية، فإن أعداء الأمة الإسلامية حريصون على تخريب الفكر الإسلامي، وتشويه العقل المسلم من باب المصطلحات والمفاهيم.

فقد كان من تأثير الغزو الثقافي الأوروبي على المسلمين أن شاعت بينهم مصطلحات ومفاهيم غريبة عن عقيدتهم وثقافتهم حتى كادت أن تختفي المصطلحات الإسلامية. فنجد مع الأسف أنه قد شاع استعمال كثير من المصطلحات الدخيلة ليس في مجال التاريخ وحده، وإنما في أغلب مجالات المعرفة الأخرى.

على أن هذا المنزلق يتمثل في عدم وعي الباحثين المعاصرين بأن المصطلحات الحديثة إنما تنبثق من رؤية خاصة للفكر الغربي، فهي ذات مضامين ودلالات محلية وتاريخية لا يمكن فصلها عن ذلك الوسط الاجتماعي والظروف التاريخية والثقافية التي لابست نشوء هذا المصطلح أو ذاك.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى توجد مصطلحات مشتركة في الاسم بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي، ويساء استعمالها أو يشيع استعمالها بالمعنى المتعارف عليه في الغرب، وبالخلفية التاريخية الأوروبية.

وفيما يلي نماذج من المصطلحات الغربية التي شاع استعمالها في الكتابات المعاصرة.

• مصطلح الإقطاع

مصطلح الإقطاع أو الإقطاعية أو النظام الإقطاعي ألفاظ ومصطلحات جرت العادة في استعمالها أنها مرادفة لسوء الاستغلال والعهود البائدة، بل إن كل سوء أو مكروه أو استبداد مقرون بالفوضى إنما يوسم بالإقطاع. لكن المتأمل في هذا المصطلح ومدلولاته والمفاهيم المنبثقة عنه يجد الفرق شاسعا بين مفهوم الإقطاع

الذي عرفته أوربا ومهده فرنسا بين نهري اللوار والراين، وبين الإقطاع الذي عرفته الدولة الإسلامية في عصر النبوة وعصر الخلفاء الراشدين، فكلا النظامين يختلفان في الجوهر كل الإختلاف.

فالإقطاع الأوروبي بإيجاز معناه: الانتفاء المطلق لما نعنيه باسم الدولة. ومعنى هذا انفلات السلطة وانتقال اختصاصات الدولة من الحكومة المركزية التي ضعفت إلى إدارات السادة الإقطاعيين المحليين، وهم أصحاب الضِياع الواسعة والنفوذ الفعلي النافذ في أقاليمهم (1).

وخلال هذه الفترة تحتم على كل فرد أن يرتبط بأحد السادة القريبين منه طلبا للحماية والأمن نظير حقوق والتزامات، لأنه افتقد الحماية والأمن من جانب السلطة المركزية الضعيفة والبعيدة عنه. وفي هذا الوضع انقسم المجتمع الأوروبي الإقطاعي إلى عنصرين أساسيين: السادة والفلاحون(2).

أما الإقطاع الإسلامي فهو نظام أو تشريع ظهر بهذا الإسم لأول مرة في العصر النبوي لهدف إصلاحي عام، كما جاء من قِبل الحكومة المركزية القوية.

ومن خصائص الإقطاع الإسلامي أنه تمليك وارتفاق، ولكل من النوعين شروط شرعية وضعت في العصر النبوي وعصر الخلفاء الراشدين، وهي خضوع المُقطَع تمام الخضوع لتصرف ولي الأمر من حيث إزالة الإقطاع أو ارتجاعه أو انقاصه أو نقله إلى مُقطَع آخر مما لا نظير له في الإقطاع الغربي(3).

ويمكن تلخيص العوامل التي من أجلها شرع الإقطاع في الإسلام في العصر النبوي والراشدي فيما يلي: أولا: التأليف على الإسلام(4).

ثانيا: عامل الاستثمار الاقتصادي، لاستصلاح الأراضي الموات لما في إصلاحها وتعميرها من تحقيق لمصالح المسلمين عامة، كما تستفيد الدولة بما يفرض على هذه الأراضي من أموال تودع في بيت مال المسلمين. ولم يقطع النبي ـ صلى الله عليه وسلم - والخلفاء الراشدون من الأراضي الموات إلا بقدر ما يطيق المستقطع إحياءه، وجعل الإحياء شرط أساسيا(5).

ثالثا: العامل الاجتماعي، ويتضمن مكافأة المجاهدين في سبيل الله، ومساعدة الفقراء وذوي الحاجة، وتعويض المهاجرين الذين فقدوا أرضهم بمكة (6).

رابعا: لا يجوز إقطاع الموارد العامة كالمعادن والمراعي والأسواق... والأراضي التي هي ملك مسلم أو مجاهد، ولا ينشأ عن الإقطاع أي ضرر لأحد من المسلمين أو لأهل الذمة.

وعموما كان هذا الإقطاع في الإسلام لإصلاح حال المسلمين، وخصوصا ذوي الحاجة منهم، واستثمار الأراضي البور، وزيادة الإنتاج، ومكافأة العاملين في الإسلام(7).

أما الإقطاع في أوروبا فكان مرادفا للسوء والظلم والاستغلال والقهر، وشكّل الإقطاعيون فئة اجتماعية لها مميزاتها المعروفة في التاريخ الأوروبي.

ولذلك ينبغي لتوظيف هذا المصطلح توظيفا سليما أن يأخذ بعين الإعتبار الوسط الاجتماعي الذي نبت فيه، والظروف التاريخية التي لابست نشأته.

• مصطلح اليمين واليسار

نشأ هذا المصطلح خلال الثورة الفرنسية، وذلك في اجتماع الجمعية التأسيسية المنعقدة بتاريخ الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) عام تسع وثمانين وسبعمائة وألف، حيث جلس الأشراف ومؤيدو النظام الملكي على يمين الرئيس، وجلس خصومهم أنصار الثورة على يساره، حتى أصبحت قاعدة تستخدم لتصنيف الفكر السياسي(8).

ومما لا شك فيه أن هذه الخلفية التاريخية تركت بصماتها على التعريف، إلا أنه في عصرنا هذا أصبحت كلمتا اليمين واليسار تعبيرين مطاطيين يختلف مدلولهما حسب الدولة والمراحل التاريخية، فاليسار في دولة ما يعتبر يمينا في دولة أخرى.

ومما زاد في غموض هذا المصطلح تداخل التصنيفات وتعددها وصعوبة التفريق بينها، حيث يوجد الأن تصنيفات أدق مثل يمين اليسار ويسار اليمين ووسط اليسار، ويسار معتدل ويسار متطرف إلى غير ذلك.

ورغم أن هذه التصنيفات السياسية لعبة صهيونية، إلا أن بعض الباحثين مع الأسف وظفوها بصورة آلية، حتى أن بعضهم ألف كتبا يصنف فيها الصحابة - رضي الله عنهم - إلى يمين ويسار، وأن قمة الصراع الطبقي - في زعمهم - كان بين زعيم اليمين معاوية بن أبي سفيان وزعيم اليسار علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، والتاريخ الإسلامي بالنسبة إلى هؤلاء عبارة عن يسار ويمين، فالمعتزلة يسار والأشاعرة يمين، والفلسفة العقلانية الطبيعية عند ابن رشد يسار والفلسفة الإشراقية الفيضية عند الفارابي وابن سينا يمين، والمالكية التي تقوم على المصالح المرسلة يسار والفقه الافتراضي عند الحنفية يمين، والتفسير بالمعقول يسار والتفسير بالمأثور يمين(9)، إلى غير ذلك من هذه التصنيفات الغريبة المستوردة من الغرب.

ويمكن القول أن الانهزام النفسي هو الذي أبرز هذه العينات من البشر وجعلها تعظم المناهج والمصطلحات الغربية وتحقر نفسها أمام الآخرين حتى انطبقت عليها النظرية التي ذكرها ابن خلدون في مقدمته، حيث كتب أن المغلوب يتشبه دائما بالغالب في سائر أحواله (10).

ولذلك يجب علينا أن نحذر من التقليد الأعمى في كل شيء، وفي ذلك يكمن خطر الذوبان في الفكر الجاهلي الغربي والضياع وسط مصطلحاته الكثيرة التي تفقدنا ذاتيتنا المستقلة.

ولذلك ينبغي استعمال المصطلحات الإسلامية في كتاباتنا، لأنها ذات دلالة واضحة ومحددة، ولأنها معايير شرعية لها قيمتها في وزن الأشخاص والأحداث، فالقرآن الكريم قسم الناس إلى: "مؤمن" و"كافر" و"منافق"، ولكل من الثلاثة صفات محددة ثابتة ودقيقة لا تقبل التلاعب فيها.

فيما ينبغي أن نحيد عن هذا التقسيم إلى مصطلحات نبتت في أوساط غير إسلامية كوصف الإنسان بأنه يميني أو يساري أو غير ذلك من النعوت غير الشرعية التي ليست محددة بصورة دقيقة وثابتة. وكذلك فإن الحكم على الأعمال والمنجزات التاريخية والحضارية ينبغي أن تستخدم فيه المصطلحات الشرعية وهي: "الخير" و"الشر"، و"الحق" و"الباطل"، و"العدل" و"الظلم، كما جاءت محددة في القرآن والسنة، ولا تستخدم معايير الفكر الغربي الجاهلي كالتقدمية والرجعية.

• مصطلح الديمقراطية

من الملاحظ أن بعض الباحثين العرب في كتاباتهم التاريخية يستعملون مصطلح الديمقراطية للتعبير عن نظام الشورى في النظام الإسلامي (11). إذ إن المثقفين في العالم الإسلامي كانوا إلى مشارف الخمسينيات لا يدركون أن المصطلح جزء لا يتجزأ من التركيبة أو البنية الحضارية لأي مجتمع، وكانوا في حالة الدفاع عن الذات يحاولون أن يوجدوا لكل عنوان براق في المدينة الغربية مثيله في الإسلام عن طريق عقد مقارنات شكلية لا تعير بالاً للارتباط الوثيق الذي يوجد بين المصطلحات والعقائد والأفكار المنبثقة من واقع مجتمع معين.

لقد التبس الأمر عليهم في هذا المجال، فظنوا أن جوهر الديمقراطية هو أن يختار الناس من يحكمهم. وإنما يعتبر هذا الجانب - أي اختيار الحاكم بمحض إرادة الشعب - مظهرا بارزا من مظاهرها. أما الديمقراطية في جوهرها فهي منهج كامل لصياغة البناء الكلي للمجتمع. والميلاد التاريخي للديمقراطية كان نتيجة صراع الدولة ضد الكنيسة، والحكم المدني ضد الحكم الديني، والحكم باسم الشعب ضد الحكم باسم وصاية السماء. وبعبارة أخرى يمكن القول إن الديمقراطية والعلمانية وجهان لعملة واحدة (12).

إن الديمقر اطية والثيقر اطية كلاهما مصطلح أوروبي النشأة والتكوين والتاريخ والدلالة، ولا يعنينا أمرهما كمسلمين، لأن الإسلام لم يعرف حكم طبقة رجال الدين، كما لم يعرف يوما صكوك الغفران، ولم يعرف أيضا الصراع بين الدولة المدنية والكنيسة أو بين الدين والدولة إجمالا؛ لأن الإسلام كدين وتاريخ وحضارة يختلف عن المسيحية كدين وتاريخ وحضارة، مما يعزز بالبدهية المحضة اختلاف المصطلحات الفكرية والسياسية والمنهجية بين كلا المنظومتين(13).

ففي الديمقراطية الشعب هو المرجع، هو المشرع، هو مصدر السلطات. كما أن الديمقراطية تقوم على أساس فصل الدين عن الدولة. أما في الإسلام فالتشريع عموما من اختصاص الله جل وعلا لقوله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (المائدة: 40) ، وقوله جل ذكره: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (المائدة: 50) وقوله جل ثناؤه: ﴿وَمَن لَمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ الله فَأُولُئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (المائدة: 44) وقوله تقدست أسماؤه: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء:65) إلى غير ذلك من التقريرات الواردة في القرآن الكريم التي تؤكد بأن التشريع والحكم من خصائص رب العالمين.

إن مصطلح الديمقراطية في جوهره يعني بداهة الحكم بغير ما أنزل الله، وتحكيم غير شريعة الله، وإقامة الحياة على غير الدين سواء بالنسبة للأمة أو الفرد.

والمشكلة ها هنا أن بعض المسلمين انبهر بما عند الغرب ويتخيل أن حقوق الإنسان وكرامته وقيم العدل والحرية، وحق تداول السلطة، ومنع التجبر في الأرض، هي أمور حكر على التنظيم الديمقراطي، بحيث لا يمكن لهم تصور هذه المبادئ تتحقق تحت أي مظلة أخرى مصطلحية في الإسلام. وهذا خلل خطير يرجع إلى أن الهيمنة الفكرية الغربية على تيارات الفكر والسياسة في المجتمع المعاصر، والجبروت الذي تمارسه المركزية الأوروبية على عقول ونفوس كثير من المسلمين لم تدع فرصة للعقل المسلم أن يفكر بأصالة وأن ينتج عملا فكريا ومنهجيا لا ينجذب إلى القطب الأوروبي ومنهاجه ومصطلحاته فكانت مع الأسف معظم الجهود في مجال الأفكار والمناهج والمصطلحات مجرد تنييلات وهوامش على النص الأوروبي.

ويبدو أن حديث العدل والحرية وحقوق الإنسان، واختيار الحاكم ومحاسبته هي التي جعلت هذا المصطلح يسحر العقول مع غياب الحقيقة المذهلة وهي أن الديمقراطية في جوهرها هي العلمانية، والعلمانية هي نقيض الإسلام. مع العلم أن المسلمين في غنى عن هذا المصطلح إذا كانوا يبحثون عن كسب حقوقهم الضائعة. فحق الأمة في اختيار الحاكم، وحق عزله إذا انحرف وطغى، أو محاسبته إذا أخطأ، وحرية الرأي، وحق الاختلاف، وحفظ كرامة الإنسان، وحق تداول السلطة مع الحفاظ على ثوابت الأمة الفكرية والخلقية والاقتصادية والسياسية، واحترام حقوق الأقليات ونحو ذلك، هي أركان أصيلة في منهج الإسلام في الحكم، ينص عليها كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولكنها أركان تحكمها ضوابط منهجية تختلف تماما عن الأسس والضوابط التي تحكم الديمقراطية كنظام لسياسة المجتمع البشري.

• متابعة الغرب حتى في المصطلحات التاريخية والجغرافية

لقد تابعنا الغربيين حتى في التوزيع الجغرافي والتوزيع التاريخي الذي استخدموه، وتلقينا مصطلحاتهم في ذلك. فمثلا في التوزيع الجغرافي يقولون الشرق الأدنى والشرق الأوسط والشرق الأقصى، وذلك أن المستعمر الأوروبي اعتبر نفسه في مركز الأرض فأطلق هذا التوزيع بالنسبة لموقعه (14).

وكذلك التوزيع التاريخي مثل العصور القديمة والعصور الوسطى والعصور الحديثة. فهذا التوزيع يتميز بمراحل وتقلبات تاريخية عاشتها أوروبا، مما يجعل لكل فترة من هذه الفترات خصائص ومفاهيم مستقلة تبعا للتطورات والانقلابات الفكرية والعقائدية التي عاشتها أوروبا في كل حقبة من هذه الحقب. فالعصور القديمة

تميزت بالوثنيات الإغريقية والرومانية، ثم جاءت العصور الوسطى فعرفت هيمنة الكنيسة وتسلط البابوية، بينما كان من سمات العصور الحديثة ظهور النظم العلمانية والدول الحديثة.

أما التاريخ الإسلامي بما فيه تاريخ الأنبياء فهو وحدة واحدة بالنظر إلى المفاهيم والمبادئ السائدة، والتي لا تتبدل تبعا لتبدل الزمان والدول والحكام، لأنه تاريخ أمة ذات عقيدة واحدة ثابتة لا يطرأ عليها التغيير، فليس بلازم أخذ هذا التوزيع الأوربي ولا متابعتهم عليه لأنه يفتت تاريخنا ويوجد الحواجز بين عصوره (15).

• الخـــاتمة

إن المعركة بين الأمة الإسلامية وأعدائها النصارى واليهود ليست معركة واحدة في ميدان الحرب فحسب، بل هي معركة في ميداني الحرب والفكر والمصطلحات والمفاهيم. والأعداء حريصون على توزيع نفايات أفكار هم ومصطلحاتهم بيننا، لأنهم يعلمون أن الأمة التي تنتشر فيها هذه الأفكار والمصطلحات الفاسدة تصبح غثاء تدور في المدار المحدد لها. ولذلك حذرنا الله عز وجل من اتخاذهم أولياء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاء مُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ وَمَن اللهَ لاَ اللهُ اللهُ مِنْهُمْ أَوْلِيَاء الله عن والمؤلِيق الله الله عن المؤلِيق الله الله عن والمؤلِيق الله الله المؤلِيق الله المؤلِيق الله المؤلِيق الله الله المؤلِيق الله الله المؤلِيق الله المؤلِيق الله الله المؤلِيق المؤلِيق الله المؤلِيق الله المؤلِيق الله المؤلِيق المؤلِيق المؤلِيق المؤلِيق المؤلِيق الله المؤلِيق المؤلِيق

وذلك ما أخبر به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وحذر منه في الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري: «لا تتبعن سنن من كان قبلكم شبرا شبرا وذراعا ذراعا حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم، قلنا: يا رسول الله، اليهود النصارى قال: فمن؟». (16)، وقوله (صلى الله عليه وسلم): «يوشك أن تداعى عليكم الأمم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها، قالوا: أمن قلة نحن يومئذ يا رسول الله؟ قال: إنكم يومئذ كثير، ولكنكم غثاء كغثاء السيل» (17).

إن إحاطة عدونا بنا، ووصولنا إلى مرحلة الشتات والفرقة، ودخول أمتنا مرحلة القصعة، كل ذلك دليل على وجود خلل في البنية الفكرية والمصطلحية والطروحات العقدية التي أثمرت هذا الخلل، مهما كانت دعاوانا عريضة، وأصواتنا مرتفعة بالادعاء أننا على النهج السليم.

ولذلك فإن الغيورين والمخلصين العاملين في ميدان إحياء الأمة لابد لهم من التمييز بين أسباب مرض الأمة وأعراض هذا المرض، فالأسباب في الحقيقة فكرية أساسها المعتقدات والقيم والمصطلحات والمفاهيم، أما الأعراض فهي سياسية واقتصادية واجتماعية.

ومن ها هنا، فإن بداية أي تغيير لابد أن يحدث في المصطلحات والمفاهيم. وبقدر ما تملك الأمة رصيدا صحيحا وقويا من الأفكار والمصطلحات التي مصدر ها الكتاب والسنة، بقدر ما تتحول هذه الأفكار إلى ثقافة معطاءة. في الواقع يمكن أن نقول بأنها تشكل نقطة البدء في التغيير المنشود، (والله عَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَٰكِنَّ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ (يوسف:21).

والله عز وجل نسألُ أن يوفقنا للصواب ويلهمنا الرشد.

1-إبراهيم طرخان: النظام الإقطاعي الإسلامي، ص 3. مرجعه:

Chew and Latham: Europe in the middle Ages (843-1414), p.28.

2- إبراهيم طرخان: المرجع نفسه، ص4. مرجعه:

Gejansheff F.L: Feudalism, vol IX, p 69-70.

3- إبراهيم طرخان: النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، ص 261.

4- ابن سعد: الطبقات، جـ1، ص 341. وابن سلام: الأموال ص 356-357.

5- يحي بن آدم كتاب الخراج، ص 85-86، أبو يوسف: الخراج

6- أبو يوسف: المصدر السابق، ص 62.

7- الماوردي: الأحكام السلطانية، ص 176-177، وابن سلام: المصدر السابق ص 372. وأبو يعلى: الأحكام السلطانية، ص 219. وأبو يوسف: المصدر السابق، ص 62.

8- عبد الرحمن الزيد: مصطلحات سياسية، ص 139، مجلة السنة العدد السادس أكتوبر 1990

9- أنظر مثلا: "ماذا يعني اليسار الإسلامي" لحسن حنفي.

10- ابن خلدون: المقدمة، ص 147.

11- أنظر مثلا: حسن إبراهيم حسن في كتابه: "تاريخ الإ سلام السياسي".

12- أنظر: سفر الحوالي: العلمانية، ص 169، وإسماعيل: الكيلاني: فصل الدين عن الدولة، ص 118- 119.

13- جمال سلطان حوار في الديمقر اطية، مجلة البيان، عدد 58، ص 35.

14- محمد بن صامل السلمي: منهج كتابة التاريخ الاسلامي، ص 26.

15- المرجع نفسه، ص 269.

16-أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب الإعتصام، ج، 8 ص 151.

17-رواه أحمد في المسند، ج 5، ص 278.